



الحمد لله،



--/-

القرار عدد : 2018/417

تاريخ القرار : 25 أفريل 2019

قرار

أصدرت هيئة النّفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدّعية: منظمة "أنا يقط" في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرها بنهج فاطمة الفهرية عدد 17، ميتوفيل 1082، تونس.

من جهة,

والداعي إليها: وزيرة شؤون الشباب والرياضة، الكائن عنوانها بمقاتبها بشارع محمد علي عقید، حي الخضراء، 1003، تونس.

من جهة أخرى.

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى الواردة على كتابة الهيئة بتاريخ 22 أكتوبر 2018 والمرسمة تحت عدد 2018/417 والمتضمنة أنّ المدّعية تقدمت بطلب نفاذ إلى المعلومة إلى وزيرة شؤون الشباب والرياضة قصد الحصول على نسخة ورقية من محاضر جلسات مجلس الجامعة التونسية للشطرنج بعنوان سنتي 2017 و2018 ونسخة من قائمات الحضور في اجتماعات الجامعة خلال نفس الفترة ونسخة من مراسلات الوزارة إلى الجامعة التونسية للشطرنج بخصوص تعدد غيابات بعض أعضائها في جلساتها، غير أنّ الوزارة لازمت الصمت حيال مطلبها، مما جعلها تقوم بالدعوى الماثلة طالبة إلزام الجهة المدّعى عليها بتمكينها من الحصول على الوثائق المطلوبة مؤسسة دعواها على حقها في النفاذ إلى المعلومة طبقاً لما تقتضيه أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطلاع على التقرير المدلّى به من قبل وزيرة شؤون الشباب والرياضة بتاريخ 29 أكتوبر 2018 والمرفق بنسخة من جميع الوثائق المطلوبة.

وبعد الاطلاع على بقية مظروفات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في الدعوى.

وبعد الاطلاع على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.

قررت الهيئة ما يلى:



من جهة الشكل:

حيث قدمت الدعوى في آجالها القانونية ممن لها الصفة وكانت مستوفية لشروطها الشكلية، الأمر الذي يتعين معه قبولها شكلا.

من جهة الأصل:

حيث تهدف الدعوى إلى إلزام وزيرة شؤون الشباب والرياضة بتمكين العارضة في شخص ممثلها القانوني من نسخة ورقية من محاضر جلسات مجلس الجامعة التونسية للشطرينج عن سنتي 2017 و2018 ونسخة من قائمات الحضور في اجتماعات الجامعة خلال تلك الفترة ونسخة من مراسلات الوزارة إلى الجامعة التونسية للشطرينج بخصوص تعدد غيابات بعض أعضائها في جلساتها، وذلك بالاستناد إلى حقها في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أدلت وزيرة شؤون الشباب والرياضة، في نطاق الرد عن الدعوى، بنسخ من الوثائق المطلوبة.

وحيث نص الفصل 32 من الدستور أن الدولة تضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أن الحق في النفاذ إلى المعلومة يعد حقا أساسيا لكل شخص طبيعي أو معنوي، تم تنظيم طرق وإجراءات ممارسته بموجب القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وذلك بغرض تحقيق عدة أهداف لعل أبرزها تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتصريف في المرافق العامة ودعم مشاركة العموم في وضع السياسات العامة ومتابعة تفزيذها وتقييمها.

وحيث اقتضى الفصل 24 من القانون المذكور، أنه لا يمكن للهيكل المعنى أن يرفض طلب النفاذ إلى المعلومة إلا إذا كان ذلك يؤدي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكيته الفكرية.

وحيث ثبت لمجلس الهيئة بعد اطلاعه على الوثائق المطلوبة، أن المعلومات المضمنة بها لا تدرج ضمن استثناءات حق النفاذ إلى المعلومة الواردة بالفصل 24 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث على خلاف ذلك، فإن تمكين العارضة من نسخة من هذه الوثائق، إنما يندرج ضمن تحقيق أهداف القانون الأساسي المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة المتصلة بتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ويسمح لمنظمات المجتمع المدني بمتابعة حسن سير المرفق العام الرياضي وتقييم عمل الهياكل الرياضية.

وحيث يتجه على ضوء ما سبق بيانه، الاستجابة لدعوى العارضة وإلزام وزيرة الشباب والرياضة بتمكينها من نسخة ورقية من الوثائق المطلوبة.



ولهذه الأسباب

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أولاً: قبول الدعوى شكلا وفي الأصل بإلزام وزيرة شؤون الشباب والرياضة بتسليم العارضة في شخص ممثلها القانوني نسخة ورقية من محاضر جلسات الجامعة التونسية للشطرنج عن سنتي 2017 وسنة 2018 ونسخة من قائمات الحضور في اجتماعات الجامعة لنفس الفترة، كتمكينها من نسخة من مراسلة الوزارة الموجهة إلى الجامعة التونسية للشطرنج بخصوص تعدد غيابات بعض أعضاء المكتب الجامعي المؤرخة في 15 جانفي 2018.

ثانياً: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 25 أفريل 2019 برئاسة السيد عماد الحزقي وعضوية السيد عدنان الأسود، نائب الرئيس، والسيدات والسادة أعضاء المجلس هاجر الطراibiسي ومنى الدهان ورقية الخماسي ورفيق بن عبد الله وخالد السلامي.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

عماد الحزقي

